الرقابة الداخلية وأثرهاعلى المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية
دراسة قياسية باستخدام شعاع الانحدار الذاتيVAR
خلال الفترة 2015/2009

د.سليم مجلخ **د.وليد بشيشي**
asalim2424@gmail.com bechichi1983@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر

الملخص:

تهدف الدراسةإلى إبراز أهمية الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية،من خلال محدداتها، هذا من جهة ومن جهة ثانية، تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل وقياس أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية لمؤسسة عمر بن عمر، ومن ثم تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة.

وتوصلت الدراسة من الناحية النظرية إلى أن للرقابة الداخلية تؤثر على المردودية المالية للمؤسسات عبر تأثيرها على محدداتها،وقد تبين من خلال الدراسة القياسية وجود علاقات ارتباطية طردية وعكسية قوية ذات دلالة احصائية بين المردودية المالية والرقابة على محدداتها في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك حسب اختبار جوهانسون بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل ووجود علاقات سببية في اتجاهين واتجاه واحد.

الكلمات الدالة:الرقابة الداخلية، المردودية المالية، رقم الأعمال، الاستدانة، التكاليف، معدل دوران الأصول، نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

Résumé:

Cette étude vise à définir théorique du contrôle interne et de la rentabilité financière en mettant en exergue ses acteurs d'un côté de même que cette pratique vise à analyser, décrire et jauger l'effet du contrôle intérieur sur la rentabilité financière de l'entreprise Omar Benamor et de là définir un modèle à même de définir les variables qui influencent la rentabilité financière de l'entreprise.

L'étude en est parvenue théoriquement à prévaloir le contrôle intérieur qui jouit d'un rôle effectif en la protection des actifs de la société de la dissimulation et des enjeux, influençant la rentabilité financière des entreprises en influençant ses facteurs

définissants d'un côté, et d'un autre cote encore l'étude a révélé l'existence de fortes relations extrusives et inverses porteuses d'un sens statistique et ce entre la rentabilité financière et le contrôle de ses facteurs au sein de l'entreprise Amor Benamor, l'étude a révélée outre, une relation de complémentarité commune suivant le modèle de Johanson et ce entre les variables de l'étude à long terme et les relations de causalités en deux sens et en un sens unique.

Mots clés : Le contrôle interne, la rentabilité financière, le chiffre d'affaires, les emprunts, les coûts, le taux de rotation des actifs, le modèle d'auto- régression vecteurs VAR

المقدمة:

شهد العالم الإقتصادي تطوراً كبيراًفي العديد من المجالات كان من أهمها انفصال الملكية عن التسيير مما انعكس على تطور المؤسسات الإقتصادية وعلى التطور الحاصل في مجال العلاقات الإقتصادية، توسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها وكبر حجم المشاريع مما جعل الملاك لا يتطلعون بشكل مباشر وبقدر كاف على واقع المؤسسة، الأمر الذي صعب على مجلس الإدارة عملية تسييرها مما أدى إلى ضرورة تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية للمؤسسة مع تحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، كما يتوقف نجاح وفعالية هذه الرقابة على مدى توفر مجموعة من المقومات الضرورية والعناصر الهامة اللازمة لخلق نظام سليم وفعال داخل المؤسسة، حيث أن أي قصور في هذه المقومات والعناصر قد يؤثر بالسلب على أداء المؤسسة، وكلما توفرت هذه المقومات بشكل سليم وفعال كلما ازدادت فعالية وأهمية هذه الرقابة في تحقيق أهدافها داخل المؤسسة.

وبعد المشاكل العديدة التي ظهرت في المؤسسات العالمية من فضائح مالية وتلاعبات وإفلاس العديد منها بسبب نقص الممارسات والإجراءات في الإدارة، التنظيم، الرقابة الفعالة في الأنظمة الداخلية، ظهرت الحاجة إلى توفير الرقابة الكافية للتأكد من قيام المستويات المختلفة للمؤسسة بواجباتها وهذا من خلال التطور في إجراءات الرقابة الداخلية والتي كانت أهدافها تقتصر في بدايتها على إكتشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها، ولكن مع تطور إمكانيات الرقابة الداخلية وإسهامها في تقديم خدمات إدارية، إلى جانب الخدمات المالية أصبحت الرقابة الداخلية تقوم على فحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات لتحقيق أهداف

المؤسسة عن طريق إكتشاف نقاط القوة والضعف الموجودة وإقتراح التوصيات من أجل معالجة نقاط الضعف، مراجعة البيانات المالية والمحاسبية وإعطاء صورة حقيقية للمركز المالي للمؤسسة، وهذا من أجل توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسة لمختلف المتعاملين حيث أن الكثير منهم يعتمد عند إتخاذ قراراتهم الإقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسة ومعرفتهم لها. فأصبحت التقارير المالية تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد من حيث تقديم المعلومات المؤهلة لإتخاذ القرارات.

إن حال المؤسسة الجزائرية هو حال أي مؤسسة تريد النهوض بما يتوفر لديها من إمكانيات للوصول إلى تعظيم منافعها والتحلي بصفات المؤسسة الفعالة، فمرت هي الأخرى بمجموعة من التغيرات الهيكلية التي جاءت تلبية لمتطلبات إصلاح الإقتصاد الوطني، إلا أنها وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات فرضت عليها التصرف المناسب لتدارك الصعوبات ومواجهتها والتكيف مع التطورات الحاصلة في محيطها من أجل المحافظة على بقائها وتحسين مردوديتها والرفع من أدائها، لذلك سعت إلى توفير جو رقابي فعال تتابع وتدير من خلاله نشاطاتها فحرصت على إتخاذ وتطبيق وسائل وقائية لممارسة أعمالها بفعالية وكفاءة بغرض تحقيق أفضل مردودية وبأقل تكاليف والمحافظة على موجوداتها والوقوف على حقوقها والإلتفات إلى الإلتزامات القائمة عليها وما يساعدها على ذلك هو إعداد منظومة متكاملة من أساليب وإجراءات رقابية تعمل على إرساء سبل العمل تشرف على تصميمها الإدارة العليا للمؤسسة، وتسهر على تنفيذها مع جميع العاملين في نظامها الداخلي لتوفير قدر مقبول من الثقة لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف وغايات ولقد لجأت هذه المؤسسات إلى رقابة داخلية كحلقة من حلقات هذه المنظومة المتكاملة لمساعدتها على إنجاز أهدافها، بل ذهب الإهتمام بالرقابة الداخلية إلى أبعد من ذلك وإتسع نطاق إستخدامها، فأصبح يعتمد عليها في تقييم فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة، وكفاءة وأمانة العاملين فيها من خلال هذا الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في ضمان السير الحسن والفعال في المؤسسة الإقتصادية، حيث تساهم في تحقيق مردودية جيدة.

مشكلة الدراسة:تبرز مشكلة الدراسة من خلال سعي المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة مردوديتها المالية في ظل الظروف المرتبطة بها من أجل المحافظة على مركزها المالي وعلى استمراريتها هذا من جهة ومن جهة ثانية تبرز مشكلة الدراسة من خلال الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة الداخلية في التأثير غير المباشر على المردودية المالية من خلال التأثير على العوامل المؤثرة عليها، وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بتفصيل أكثر سنحاول من خلال هذا

العمل إيجاز وبشكل أفضل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: **ماهو دور الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية؟**

فرضيات الدراسة: نلخصها في الآتي:

- ✓ وجود علاقة بين الرقابة الداخلية والمردودية المالية ومحدداتها من خلال وجود علاقة ذات دلالة احصائية ويفترض أن تكون عكسية بين التكاليف ومستوى الاستدانة كمتغيرات مستقلة والمردودية المالية كمتغير تابع ووجود علاقة ذات دلالة احصائية ويفترض أن تكون طردية بين معدل دوران الأصول ورقم الأعمال كمتغيرات مستقلة والمردودية المالية كمتغير تابع؛
- ✓ هناك علاقات سببية وعلاقة تكامل مشترك بين المردودية المالية ومحدداتها في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر؛

أهمية الدراسة:يشكل موضوع الدراسة أهمية بالغة من حيث الإجراءات والمجهودات التي تبذلها المؤسسات الاقتصادية من أجل فرض نظام رقابة داخلية، الأمر الذي أدى إلى إثارة العديد من التساؤلات و طرح العديد من الحلول والاقتراحات حول تفعيل نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة، وتنبع أهمية الدراسة من خلال الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق وتقبل الرقابة داخل المؤسسات وكثرة التلاعبات، كالغش والإختلاس بالإضافة إلى عدم التصريح بالوضعية المالية للمؤسسة تهرباً من الضرائب وخوفاً من المنافسة بالرغم من أهميتها في بلوغ أهداف المؤسسة، مما يتطلب ضرورة تبني نظام الرقابة الداخلية ولعل ذلك يقلل من تلك التلاعبات والإختلاسات، ومن جهة أخرى تنبع أهمية الدراسة التطبيقية من خلال محاولة إجراء نمذجة قياسية لدور الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية من خلال محددات هذه الأخيرة في مؤسسة عمر بن عمر خلال الفترة 2015/2009.

أهداف الدراسة:يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- ✓ دراسة الإطار النظري للرقابة الداخلية والمردودية المالية؛
- ✓ إبراز أهمية الدور الفعال للرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية من خلال محدداتها (علاقة متعدية)؛
- ✓ تحليل وصف وقياس أثر المتغيرات الممثلة في (رقم الأعمال، التكاليف، مستوى الإستدانة، معدل دوران الأصول) على المردودية المالية لمؤسسة عمر بن عمر ومن ثم تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة؛

- ✓ التنبؤ بمستقبل المؤسسة بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي Varومن خلال تحليل التباين ودوال الاستجابة.

منهجية الدراسة:إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجميع جوانب الموضوع، من خلال وصف متغيرات الدراسة و المنهج التحليلي (الوصفي والإحصائي) من خلال تحليل تطور كل من المردودية المالية والرقابة على محدداتها في مؤسسة عمر بن عمر، كما اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد أثر، علاقة واتجاه المتغيرات المفسرة على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 8. وقسمنا الدراسة إلى جزئين نظري وتطبيقي.

أولا: الاطار النظري للدراسة: نتعرض من خلاله إلى الاطار النظري لكل من الرقابة الداخلية والمردودية المالية:

1- الرقابة الداخلية:عرفها المعهد الغربي للمراجعة والرقابة الداخلية "IFACI" على أنها: «نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المستويات وهو يشمل مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات والأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة، كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة ويمكنها من الأخذ في الحسبان وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية من جهة أخرى»[(1)]، وعرفتها لجنة حماية المنظمات "COSO" على أنها: «عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها»[(2)].

1-1- أهدافها وخصائصها: نلخص أهم أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي:

- ✓ صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة، وتشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساسًا للقرارات المتخذة من قبل الإدارة؛
- ✓ الإلتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين والأنظمة: الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسؤولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الإلتزام بالأنظمة الموضوعة والتأكد دائمًا من مدى الإلتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالية وأنّ الإلتزام يتحقق؛

- ✓ حماية الأصول والموجودات والممتلكات وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر، وكجزء من هذه العملية ومن حين إلى آخر يجب على المدققين التأكد من صحة ووجود هذه الموجودات والممتلكات للمساهمة في هذه الخطة؛
- ✓ تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة من وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية[3]؛
- ✓ تنمية الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة المؤسسة حيث لا يمكن تحقيق كفاءة إنتاجية في المنشأة بدون حماية مواردها من سوء الاستخدام[4].

أما خصائصها فتتلخص في الآتي:

- ✓ الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من العمليات حيث تكون عبارة عن رقابة إدارية متينة كجزء من نظام المؤسسة وكجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة في تحقيق أهدافها بشكل مستمر؛
- ✓ الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان، فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لأنّ مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين، لذلك نجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورًا هامًا ذلك؛
- ✓ الرقابة الداخلية تعطي تأكيدًا معقولاً وليس مطلق حيث على الإدارة أن تصمم وتطبق أنظمة الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإنّ أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف الشركة لأنّ ثمة عوامل خارجة عن نطاق السيطرة وتأثير الإدارة يؤثر على مقدرة الشركة في تحقيق أهدافها، فمثلاً تعمل كل من أخطاء الإنسان والأخطاء في الأحكام والتآمر لتجاوز أنظمة الرقابة[5].

ويجب أن نميز نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الخصائص والمميزات والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته، كفاءته، فعاليته، ودرجة إمكانية الإعتماد عليه في المؤسسة، وتشمل هذه الخصائص والمميزات فيما يلي[6]:

- ✓ الملائمة: على المؤسسة استعمال نظام رقابي جديد يناسب طبيعة عملها وحجمها للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم؛

- ✓ مقارنة العائد بالتكاليف: إنّ أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصلاً على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكليفها أقل من عائداتها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكل ما كان الفرق بينهما كبيرًا كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم النظام الرقابي؛
- ✓ المرونة: المقصود بالمرونة مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها؛
- ✓ الفعالية: يُقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد؛
- ✓ الموضوعية: تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد، ومسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وألا يكون خاضعًا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدًا، لأنّ الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لاموضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة دقيقة وكاملة على الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبة من جهة على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية، مراعاة الوقت خاصة القائمين على إعداد التقارير المالية بإيصالها في الوقت المحدد من جهة أخرى[7].

2-1- أنواعها واجراءاتها: تنقسم الرقابة الداخلية إلى محاسبية وادارية:

- ✓ رقابة محاسبية والتي عرفت من طرف لجنة التدقيق بأنها: «الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تهدف إلى حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبة»[8]؛
- ✓ رقابة إدارية وعرفت بأنها: «كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والإلتزام بالسياسات الإدارية أي التحقق من كفاءة أداء الأعمال التشغيلية والتحقق من الإلتزام باللوائح والقوانين والسياسات التي وضعتها إدارة الشركة»[9].

أما اجراءات الرقابة الداخلية فتنقسم إلى:

- ✓ إجراءات تنظيمية وإدارية وتتمثل في: تحديد الإختصاصات؛، توزيع المسؤوليات، إعطاء تعليمات صريحة، إجراء حركة التنقلات بين العاملين[10]؛
- ✓ إجراءات تخص العمل المحاسبي وتتلخص في: التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقة دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به[11]؛
- ✓ إجراءات عامة وهي اجراءات وكملة للاجراءات السابقة وتشمل:[12]

- التأمين على الممتلكات المؤسسة من جميع الأخطار التي قد تتعرض لها سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية أو بفعل فاعل؛
- التأمين ضد خيانة الأمانة،فيما يتعلق بالموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية أو الذين ضمن اختصاصاتهم التسيير المالي للبضائع والتثبيتات أو الأوراق المالية؛
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، كتوقيه الشيكات والتصرف في النقدية لتوفير وضمان الحماية الكافية؛
- استخدام نظام التفتيش لمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول، بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس وغالبًا ما تناط هذه السلطة لقسم التدقيق الداخلي.

2-مفهوم المردودية وأنواعها:

2-1- تعريف المردودية: تعرف المردودية بأنها« مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج ايجابية مقارنة بالإمكانيات والوسائل التي سخرت لتحقيقها، ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها، ومن هذا المنطلق هناك الكثير من النسب التي تحسب نسبة النتيجة إلى الوسيلة، إلا أن أكثرها استخداما هي كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية»[13].

كما تعرف على أنها: « المقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها والوسائل المستعملة»[14]. وهي أيضا: «التعبير المالي للعقبة الإستراتيجية المتمثلة في تحديد مردودية أعلى من تلك التي تم استخدامها».[15]

كما تعرف على أنها عبارة عن: « الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وتطبق على كل الأنشطة الاقتصادية؛ أي هي عبارة عن العلاقة بين النتيجة المحققة وحجم تكلفة الأموال المستثمرة»[16]. ويمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:[17]

- **المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها:**من خلال اعطاء حرية أكثر للمساهمين، حتى يصبحوا في اطمئنان، تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة وتحقيق التوازن المالي (تحقيق الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة).

- **المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة:** من خلال زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع ،وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي، التفكير في مشاريع جديدة، من أجل تطوير نشاط المؤسسة وتخفيض التكاليف(مصدر خارجي) وبالتالي التمتع بالاستقلالية المالية.

- **هدف المؤسسة هو تحقيق الربح:** وذلك باعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي، والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها، من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم، والمنافسة والتقدم الموجود.[18]

2-2- أنواع المردودية: هناك أنواع مختلفة للمردودية في المؤسسة، وإن إختلفت في الشكل فإنها لا تختلف في المضمون، وسنذكر منها ما يلي:

- **المردودية التجارية أو النشاط:** يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسةعلى استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم، ذو قيمة حول فعالية، وكفاءة النشاط التجاري والصناعي للمؤسسة.[19]

والمتغير المعبر عن نشاط المؤسسة؛ هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها.

- **المردودية الاقتصادية:**[20] حيث تقيس الأداء المحقق على مستوى النشاط، دون أخذ أسلوب التمويل بالحسبان (قبل المصاريف المالية)ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية / رأس المال المستثمر

حيث: النتيجة الاقتصادية = النتيجة قبل طرح المصاريف المالية مع استبعاد العناصر الاستثنائية.

رأس المال المستثمر = الأصول الاقتصادية

وتحسب عادة بعد طرح الضريبة.

- **المردودية المالية:** وهي موضوع دراستنا والتي نتعرض لها في العنصر الموالي.

2-3- المردودية المالية:تعددت تعاريف المردودية المالية، إلا أنها تشتملكلها على عنصرين أساسيين وهما: النتيجة المالية والأموال الخاصة، وفيما يلي مجموعة من التعاريف:

المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة، تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة، التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار إقتصاد السوق؛[21]

المردودية المالية هي عبارة عن العائد المتحقق من الأموال، التي وضعت في يد إدارة الشركة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة؛[22]

المردودية المالية هي تلك العلاقة الموجودة بين النتيجة المالية للدورة، والموارد الخاصة، وذلك قبل النتيجة الصافية للدورة بالنسبة للموارد الخاصة؛[23]

3- العلاقة بين الرقابة الداخلية والمردودية المالية:تؤثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية تأثيرا غير مباشر من خلال تأثيرها على مجموعة من العناصر التي تؤثر على المردودية المالية وذلك كما يلي:

3-1-الرقابة الداخلية على التكاليف: تتم عملية الرقابة على التكاليف، وفق خطة تكاليف محددة الإجراءات والأهداف، ويتم وفقها تحديد المعايير اللازمة من معايير سعرية، وكمية وذلك بشكل تفصيلي يغطي جميع عناصر الإنتاج من ناحية، وجميع مراكز الأداء والمسؤولية من ناحية ثانية، بحيث يسمح ذلك بتقييم نتائج التكاليف الفعلية تقييما ثنائيا.[24]

حسب عناصر الإنتاج، ومدى سلامة التكاليف الفعلية لهذه العناصر من أي هدر أو إسراف؛

حسب مراكز المسؤولية،ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة وحجم،ونوع الإنحرافات الطارئة.

إن الهدف الرئيسي للرقابة على التكاليف، هو تحقيق الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج لذلك ينصب إهتمام الرقابة على تحليل وتقييم نسبة التكلفة ذاتها، وتفاصيل عمليات الإنتاج بهدف إقرار سلامتها من أي هدر أو إسراف، أو عدم كفاية.

وتعمل الرقابة الداخلية على اكتشاف أي انحراف عن المنهج المحدد مقدما، وعلى تحديد أسبابه، والمسؤولين عنه، وإعداد وسيلة للحكم على كل عمل قبل القيام به.

3-2-الرقابة الداخلية على رقم الأعمال: بعدما تحدثنا عن تسبب عدم مراقبة التكاليف في زيادتها، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر البيع مقارنة بسعر المنافس، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تسويق المنتجات، مما يؤدي إلى التأثير على هامش النتيجة (المردودية التجارية)، التي ستؤثر بدورها على المردودية المالية، حيث سنقوم الآن بالحديث عن الرقابة على رقم الأعمال التي تتضمن العديد من الإجراءات منها:[25]

* تقييم النتائج ويشمل ذلك بعض المؤشرات كقيمة المبيعات التي تم تحقيقها، التكلفة الفعلية للنشاط؛تقييم الجهود المبذولة في نطاق إدارة المبيعات، حيث يتضمن ذلك الإنجازات والمساهمات التي قامت بها الإدارة؛

* تقييم مدى تأثير عوامل البيئة الداخلية للمؤسسة على الآداء، ويشمل ذلك التقييم، الأهداف الأساسية للمؤسسة وسياساتها، وغيرها من الإجراءات، وأساليب العمل التي يكون لها تأثير مباشر، أو غير مباشر على الآداء البيعي، حيث أن مثل هذا النوع من التقييم، يساعد الإدارة على تحديد السلبيات، أو العقبات التي تعترض جهود الآداء المبذولة، على كافة المستويات التي تؤثر بدورها على مردودية المؤسسة بصفة عامة، والمردودية المالية بصفة خاصة؛

* تحديد المشكلات والفرص المتاحة، حيث أن هذا الإجراء يكون نتيجة كشف مجالات القوة، والضعف الموجودة في البرنامج البيعي، ومعرفة الفرص المتاحة الممكنة في ظل تطبيق هذا البرنامج، بهدف تعظيم رقم الإعمال من أجل تحسين المردودية المالية؛

- اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب، حيث يتضمن وضع التوصيات واقتراح التدابير، والإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء، والسلبيات التي يكون قد كشف عنها النظام الرقابي، من أجل بلوغ أهداف المؤسسة من تعظيم للأرباح، وتحسين المردودية المالية.

3-3- **الرقابة الداخلية على معدل دوران الأصول:** حيث يعبر عنه بنسبة رقم الاعمال إلى الأصول، ويدل هذا المعدل على إجمالي الموجودات العاملة، والتي إستخدمت فعلا في خلق وإنتاج الربح التشغيلي، وهذا يعني ضرورة وجود رقابة على موجودات المؤسسة، بهدف إستبعاد كافة الموجودات التي لم تساهم في العملية الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة، ولا تخلق الربح التشغيلي مثل: الآلات والمعدات العاطلة، والمباني التي قامت المؤسسة بتأجيرها إلى الغير من أجل الحصول على إيراد إيجار، والمشروعات تحت التنفيذ وغيرها من الإستثمارات الداخلية والخارجية، التي لا ترتبط بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، لذلك لابد من إتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة، للحد من ضخامة الإستثمار الموجه ، بشكل لا يتناسب وعمليات التشغيل منها، أو بسبب وجود عطل في بعضها، حيث تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة من خلال إستخدامها لمصادر المؤسسة الإستثمارية لغرض توليد المبيعات حيث أنه كلما زاد العائد المحقق من المبيعات، كلما قلت الخاطر التشغيلية.

لذلك يمكن من خلال متابعة تغيرات هذه النسبة؛ مراقبة إستقرار العلاقة بين متغيراتها بين الزيادة المتوقعة في المبيعات، والأموال الإستثمارية المطلوبة لذلك فأي إختلال أو عدم توافق، من وجهة النظر التحليلية تدهورا واضحا في الآداء التشغيلي، مما يستلزم على الإدارة

داخل المؤسسة، الرقابة الدقيقة على حركة الإستثمارات في الموجودات، وبالأخص الإقتصادية [26].

3-4- الرقابة الداخلية ومستوى الإستدانة: بإعتبار مستوى الإستدانة آداة، أو أسلوب لتحديد طريقة التمويل المعتمدة في المؤسسة، مما يستدعي ضرورة مراقبة هذه النسبة لإتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب فيما يتعلق بسياسة التمويل الواجب إنتهاجها.

حيث ظهر إمتياز الإستدانة؛ في أنها تمنح إمكانية مراقبة سياسة الإستثمار لدى المسيرين؛

كما تسمح بضبط وتحسين سلوك المسيرين، وكذا بالحصول على معلومات أكثر.

ويمكن الحصول على مثالية هيكل التمويل إستنادا إلى ثلاث متغيرات:

- الهدف:تعظيم القيمة الإجمالية للمؤسسة؛
- الإمكانيات المستعملة: تدنية صراع تضارب المصالح، وتدنية التكاليف بالإستدانة بطريقة مثلى؛
- القيود: الأخذ في الحسبان التكاليف للأموال الخاصة، والديون.

حيث توصلت الأبحاث إلى أن تحقيق هيكل مالي أمثل مرده إلى وضعيتين مختلفتين:

من جهة في ظل وجود ضرائب على أرباح الشركات يكون من مصلحة المؤسسة (المسيرين) اللجوء إلى الإستدانة نظرا إلى الوفر الضريبي الناتج عن التكاليف المالية، ومن جهة أخرى تؤدي الإستدانة إلى جلب تكاليف إضافية من ثلاث أشكال:

تكاليفالمراقبةوالتبرير،تكاليفمكافأةالمخاطرالمتعلقةبالإستثماراتوالمخاطرالمرتفعة والمفروضة من قبل الجهات المانحة للقروض، وكذا تكاليف الإفلاس وفساد النظام المحتملة.

لذلك سيكون من فائدة المؤسسة إعتماد الإستدانة إلى غاية تساوي مقدار الارتفاع في قيمتها الناتج عن الإستثمارات الممولة عن طريق الإستدانة مع التكاليف الحدية الناتجة عن الإستدانة، حيث يكون هذا المنطق مقبولا عندما يكون المسيرون مساهمون(ملاك) وبالتالي لا يكون هناك تضارب مصالح.

وبالتالي يمكن تعريف المستوى الأمثل للإستدانة حسب هذه النظرية بأنه ذلك الذي يعمل على تدنية التكاليف المتعلقة بالتمويل الخارجي.[27]

ثانيا: الاطار التطبيقي للدراسة: بعد تناولنا للجانب النظري نحاول اسقاطه في الجانب التطبيقي على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر من خلال تحديد أثر الرقابة الداخلية على العوامل المحددة للمردودية المالية.

1-التعريف بمؤسسة الدراسة: تعتبر مؤسسة مطاحن "عمر بن عمر" أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر، وهي فرع من مجمع عمر بن

عمر، أنشأت في سنة 2000، وبعد زيادة الطلب على منتجات المؤسسة توسعت بإضافة مطحنة ثانية سنة 2005، وبعد النجاح الكبير الذي حققته المؤسسة تقرر انجاز فرع جديد في مجال الصناعة الغذائية (العجائن الغذائية والكسكس) سنة 2008 والذي بدأ الانتاج في 1 جوان 2009 وهو يغطي 50 بالمائة من حاجيات السوق الجزائرية. تقع المؤسسة في بلدية الفجوج بولاية قالمة الجزائر. وفي ما يلي بعض الاحصائياتعنالمؤسسةلسنة2015.

- ✓ طاقتها البشرية تقدر بـ 653عامل: 14 إطار سامي، 96 إطار عادي، 154 عامل مسؤول، 389 عامل تنفيذي؛
- ✓ أما الطاقة الإنتاجية للمؤسسة فهي تقسم كما يلي:
- فرع المطاحن: 300 طن في 24 سا بالنسبة للمطحنة الأولى،400 طن في 24 سا بالنسبة للمطحنة الثانية؛24500 طن بالنسبة لقدرتها على تخزين القمح؛
- فرع العجائن: 50000 طن بالنسبة في السنة للعجائن الغذائية و 10000طن في السنة بالنسبة للكسكس.
- ✓ تقسم منتجات المؤسسة بالنسبة إلى فرع المطاحن لإنتاج السميد ومشتقاته إلى: سميد عادي، رفيع، ممتاز، خاص بالعجائن، خاص بالمواشي وفرينة القمح بأوزان بين 10و25 كغ، أما فرع العجائن فهو مخصص لإنتاج العجائن الغذائية والكسكس.

2- دراسة تحليلية واحصائية لمحددات المردودية المالية في مؤسسة عمر بن عمر:

2-1-طبيعة العلاقة بين المتغيرات: حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعتمدنا على سلسلة زمنية فصلية طويلة تمتد من 2009 إلى 2015 وذلك من أجل استخدام تقنية نموذج VAR.

2-1-1-التعريف بمتغيرات الدراسة: كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع، متغيرات مفسرة والمتغير العشوائي.

- **المتغير التابع:** وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو المردودية المالية في دراستنا ونرمز لها بـ (RF) حيث تم حسابها من خلال العلاقة التالية: المردودية المالية = النتيجة العادية بعد الضريبة÷ الأموال الخاصة؛

- **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة والمتمثلة في دراستنا في:

- ✓ الرقابة على التكاليف(CCT): حيث تم حسابها بجمع الحسابات من 60إلى68 بإستثناء حساب 67 وذلك بإستخراجها من جداول حسابات النتائج؛
- ✓ الرقابة على رقم الأعمال(CCA): حيث تم أخذ قيمه من جداول حسابات النتائج؛
- ✓ معدل دوران الأصول (RTA):وهو ما تم حسابه بالعلاقة:

معدل دوران الأصول= رقم الأعمال÷الأصول الإقتصادية .

- حيث:الأصول الإقتصادية = الأصول الثابتة+ إحتياج رأس المال العامل؛
- إحتياج رأس المال العامل = رأس المال العامل – الخزينة الصافية؛
- رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة؛
- الخزينة الصافية = خزينة الأصول – حزينة الخصوم؛

✓ مستوى الإستدانة (DT): هو ما تم حسابة وفق العلاقة:

مستوى الإستدانة = الأصول الإقتصادية ÷ الأموال الخاصة.

2-1-2- مصادر بيانات متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الفصليةوالمستمدة من القوائم المالية للمؤسسة حيث تم أخذ قيم التكاليف، مستوى الإستدانة بالنسب المئوية في حين المردودية المالية، معدل دوران الأصول ورقم الأعمال بالمليار دج، وقد تم تحويل القيم السنوية إلى قيم فصلية اعتمادا على برمجية **Eviews 08**.

2-1-3- العلاقة التي تربط المردودية المالية والمتغيرات المفسرة حسب المنطق النظري:

✓ العلاقة الموجودة بين المردودية المالية والتكاليف علاقة عكسية لأنه كلما ارتفعت حجم التكاليف تراجعت المردودية المالية والعكس بالعكس؛

✓ العلاقة بين المردودية المالية ورقم الأعمال علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة في رقم الأعمال إلى الزيادة في المردودية المالية الناتجة عن الزيادة في الاستثمارات والعكس بالعكس.؛

✓ العلاقة بين المردودية المالية ومعدل دوران الأصول علاقة طردية لأنه كلما زادت سرعة دوران الأصول كلما إرتفعت المردودية المالية؛

✓ العلاقة بين المردودية المالية ومستوى الإستدانة هي علاقة طردية بشرط أن لا تتجاوز نسبة الإستدانة 2 % لأن ذلك قد يؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى خطر الإفلاس بسبب ثقل الديون والعجز عن التسديد نتيجة عدم القدرة على التمويل الذاتي واللجوء إلى الإقتراض دون أخذ شرط إرتفاع المردودية الإقتصادية عن تكلفة الدين الذي يعتبر كمعيار لإتخاذ قرار اللجوء إلى الديون .

4-1-2- الاحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة:الجدول رقم01 يوضح أهم الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2015/2009.

الجدول رقم 01يوضح الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة الفترة 2015/2009

	RF	CCA	CCT	RTA	DT
Mean	2.785357	1.368929	1.371786	1.155714	0.925714
Median	2.475000	1.270000	1.260000	0.475000	0.295000
Maximum	9.170000	2.360000	2.450000	5.630000	4.660000
Minimum	-3.420000	0.430000	0.520000	-0.500000	-0.450000
Std. Dev.	3.127691	0.504354	0.483881	1.760685	1.462103
Skewness	0.198792	0.134174	0.474213	1.826224	1.866271
Kurtosis	3.129947	2.205711	2.777526	4.804093	4.872254
Jarque-Bera	0.204120	0.820056	1.107173	19.36098	20.34340
Probability	0.902975	0.663632	0.574884	0.000062	0.000038
Sum	77.99000	38.33000	38.41000	32.36000	25.92000
Sum Sq. Dev.	264.1261	6.868068	8.321811	83.7029	57.71909
Observations	28	28	28	28	28

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 08

من خلال الجدول نلاحظ أن: بالنسبة للمردودية المالية هناك تشتت كبير وتباعد بين قيمها (3.127691) وهذا نتيجة التغير السنوي للمردودية المالية خلال فترة الدراسة نتيجة تأثير تغير محدداتها بالزيادة والنقصان كنتيجة لتأثير الرقابة الداخلية، فمثلا تراجعت المردودية المالية سنة 2009 بسبب عدم قدرة رقم الأعمال على تغطية التكاليف وكذلك نتيجةارتفاعنسبةالديونبسببارتفاعالأصول الاقتصادية، في حين ارتفعت المردودية المالية سنة 2015 نتيجة ارتفاع معدلات دوران الأصول وتحقيق مردودية اقتصادية تفوق تكلفة الاستدانة. كما نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تشتت كبير بالنسبة لمستوى الاستدانة.

منخلال الجدول نلاحظ أن قيم معدل دوران الأصول متشتت تشتت متوسط على عكس كل من رقم الأعمال والتكاليف المتشتتة تشتتا ضعيفا.

3- دراسة قياسية لمحددات المردودية المالية في مؤسسة عمر بن عمر

3-1-اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لاستقرارية السلاسل): من أجل تحديد أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع لا بد من تحديدمدىاستقرارية السلاسل وفقا لاختبار **KPSS**والجدول رقم02 يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم 02 نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل حسب اختبار(KPSS)

اختبار KPSS			
المتغير	**اختبار المستوى بقاطع**	**اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام**	**درجة التكامل I(D)**
RF	0.112884	0.105619	**I (0)**
CCA	0.387945	0.124260	**I (0)**
CCT	0.428985	0.170285	**I (0)**
RTA	0.192784	0.077596	**I (0)**
DT	0.258208	0.075681	**I (0)**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الجدول نلاحظ أن كل السلاسل مستقرة في المستوى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) حيث أن (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) بالنسبة لاختبار kpss إذن السلاسل مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة وفي المستوى I(0).

3- 2-اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج (VAR(SelectionThoLagLength:لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR)فانه أولا يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني

(LagLength) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيكAIC، معيار شيوارتزSIC، معيار هانن كونHQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل[29] والجدول رقم 03يوضح ذلك

الجدول رقم:03 درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DT RTA RF CCT CCA
Exogenous variables: C
Date: 05/19/16 Time: 10:34
Sample: 2009Q1 2015Q4
Included observations: 26

Lag	LogL	FPE	AIC	SC	HQ
0	-51.42026	5.28e-05	4.340020	4.581961	4.409690
1	37.08029	4.16e-07	-0.544637	0.907012*	-0.126615
2	69.25415	3.05e-07*	-1.096473*	1.564885	-0.330098*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

حسب عدد المشاهدات الـ 26 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ, SC, AIC, FPE)والتي توافق (P=2)2.

3-3-معايرة نموذجVAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين:

- معايرة نموذج (Vector Auto Regression)VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة:من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي**VAR** يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك:

RF = - 16.57*DT(-1) + 15.519*DT(-2) + 12.862*RTA(-1) - 11.64*RTA(-2) + 1.30*RF(-1)
[-1.51705] [1.50298] [1.42457] [-1.36433] [3.34822]
–1.10*RF(-2) - 3.13*CCT(-1)- 1.25*CCT(-2) + 0.52*CCA(-1) + 3.81*CCA(-2) + 3.30
[-2.95486] [-0.31572] [-0.12576] [-0.05028] [0.36601] [1.74849]
R-squared =0.849996 F = 8.499728 N = 26

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

- ✓ المردودية المالية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخيرين بالنسبة لكل من: المردودية المالية، التكاليف، رقم الأعمال، معدل دوران الأصول ونسبة ثقل الدين أي أن المردودية المالية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية المالية والمتغيرات الأخرى خلال السنتين السابقتين (t-2, t-1)؛
- ✓ قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة المردودية المالية في غياب المتغيرات الأخرى وهي مقبولة اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنة المقبلة وأن انخفاض المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنة المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي للشركة خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، أما العلاقة العكسية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة الثانية فتشير إلى أن ارتفاع المردودية المالية لسنة ما يتوقع أن يكون لها تأثير عكسي بعد سنتين نتيجة لزيادة رقم أعمال ورأس مال الشركة مما يساهم في زيادة استثماراتها وهذا ما ينعكس سلبا على مردوديتها المالية فتتراجع على المديين المتوسط والطويل وهو مقبول اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين المردودية الماليةورقم الأعمال بالنسبة للتأخيرين فزيادة رقم الأعمال لسنة ما يؤدي إلى زيادة المردودية المالية في السنة الموالية لها نتيجة لزيادة الاستثمارات وتوسع الشركة وهو ما يساهم في زيادة مردوديتها المالية، وهو ما يتناسب مع المنطق الاقتصادي؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية الماليةوالتكاليف بالنسبة للتأخرين فزيادة التكاليف لسنة ما تؤدي إلى تراجعالمردودية المالية في السنة الموالية لها نتيجة:(ارتفاع الأسعار الخاصة بالمواد الأولية أو ارتفاع تكاليف النقل أو تكاليف الإنتاج...الخ) وهو ما يساهم في تراجع المردودية المالية للمؤسسة وهذا مقبول حسب المنطق الاقتصادي؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية ونسبة ثقل الدين بالنسبة للتأخير الأول.....وعلاقة طردية بالنسبة للتأخير الثاني...؛

- ✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية ومعدل دوران الأصول بالنسبة للتأخير الأول....وعلاقة عكسية بالنسبة للتأخير الثاني.
- ✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد **0.85** وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغيرات التفسيرية أي تغير المردودية المالية يرجعإلىالمتغيراتالتفسيريةبنسبة85%والباقييعودإلىعواملأخرىغيرمدرجةفي النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 8.5 أكبر من قيمتها الجدولية 2.8 وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

- **تحليل التباين لنموذج المردودية المالية:** يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والجدول رقم04 يوضح تحليل التباين لنموذج المردودية المالية.

الجدول رقم 04تحليل التباين لنموذج المردودية المالية

Period	S.E.	DT	RTA	RF	CCT	CCA
1	1.436619	55.20499	20.70501	24.09000	0.000000	0.000000
2	1.972218	30.79594	20.18097	33.84069	15.17516	0.007236
3	2.283090	23.35250	18.45037	27.58055	25.26472	5.351863
4	2.310158	22.82627	18.05033	26.96552	24.74880	7.409080
5	2.349372	22.78897	18.14314	26.07934	25.75034	7.238207
6	2.379363	22.41603	18.90283	25.43105	25.72960	7.520498
7	2.395990	22.10660	19.78169	25.21583	25.45729	7.438587
8	2.416483	21.73339	20.56584	24.97332	25.41398	7.313472
9	2.436290	21.38386	21.11741	24.66147	25.62811	7.209148
10	2.448485	21.17451	21.57774	24.45220	25.64344	7.152114

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور رقم الأعمال ايجابي ويتزايد خلال الفترات الثلاث الأولى ليتراجع في الفترات الأخيرة حيث بلغ أقصى قيمة له 7.52 % كما أن تطوره يتماشى تقريبا مع تطور المردودية المالية وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما التكاليففنلاحظ أنهاتتزايد بوتيرة متسارعة في بداية الفترة لتتناقص وتيرة الزيادة في بقية الفترات من سنة إلى أخرى حيث تتذبذب قيمها بين الزيادة والنقصان بصفة مستقرة، وقد بلغت أقصى قيمة

لها(25.75%)، كما نلاحظ أن قيم المردودية المالية تتزايد خلال ثلاث فترات الأولى لتتراجع في بقية الفترات، أما معدل دوران الأصول فقد تراجعت قيمه في الفترات الأولى لترتفع في الفترات الثلاث الأخيرة، أما نسبة ثقل الدين فقيمه تتراجع على طول فترة الدراسة.

3-4- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير أخر [30] ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والشكل رقم 01يوضح ذلك:

الشكل رقم 01نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة لعرانجر

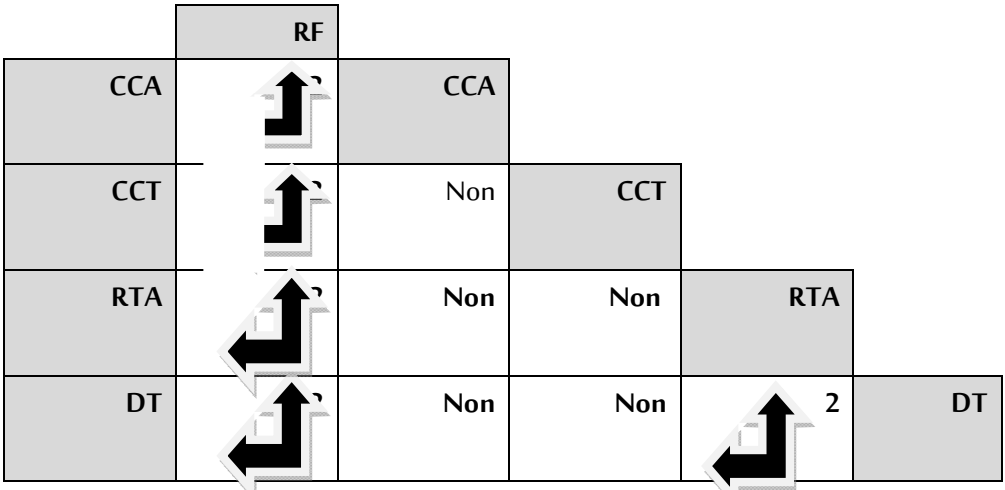

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

:يشير السهم في الشكل السابق إلى اتجاه السببية (أحادي الاتجاه أو ثنائي) أما الرقم في المربع فيشير إلى فترات التباطؤ، بينما تشير Non إلى عدم وجود علاقة سببية ومن خلال اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test) تم تحديد اتجاه السببية كما يلي:

- ✓ وجود علاقة سببية بين رقم الأعمال والمردودية المالية في اتجاه واحد منCA إلى RF بمعنى رقم الأعمال تؤثر على المردودية المالية؛
- ✓ وجود علاقة سببية بين التكاليف والمردودية المالية في اتجاه واحد منCT إلى RF بمعنى التكاليف تؤثر على المردودية المالية؛
- ✓ وجود علاقة سببية بين معدل دوران الأصول والمردودية المالية في اتجاهين من RTAإلى RFوالعكس بمعنى معدل دوران الأصول يؤثر ويتأثر بالمردودية المالية؛
- ✓ وجود علاقة سببية بين نسبة ثقل الدين والمردودية المالية في اتجاهين منDTإلى RFوالعكس بمعنى نسبة ثقل الدين يؤثر ويتأثر بالمردودية المالية.

- ✓ وجود علاقة سببية بين نسبة ثقل الدينومعدل دوران الأصول في اتجاهين منDTإلى RTAوالعكس بمعنى نسبة ثقل الدين يؤثر ويتأثر بمعدل دوران الأصول.

3-5- **ختبار التكامل المشترك Co – intégration test:** بعد تحديد درجة التكامل ودرجة التأخر فانه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك، حيث تعتبر طريقة جوهانسون(lohansen 1988) للتكامل المشترك أفضل من طريقة (Engle – granger) عندما تكون متغيرات النموذج أكثر من متغيرين ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات، ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.[31]

- **اختبارجوهانسون (JohansenCointegration Test) للتكامل المشترك:** بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة فانه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل. والجدول رقم05 يوضح ذلك.

الجدول رقم: 05نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

HypothesizedNo of CE(s)	Eigenvalue	StatisticTrace	Critical Value0.05	Prob.**
None *	0.908518	127.5913	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.685852	67.80091	47.85613	0.0002
At most 2 *	0.604060	38.85361	29.79707	0.0035
At most 3 *	0.395350	15.69127	15.49471	0.0467
At most 4	0.117102	3.113633	3.841466	0.0776
Trace test indicates 4 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الجدول نلاحظ أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5 % في الحالات الأربعة الأولى مما يعني قبول فرضية العدم H_0، وبالتالي وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، كما نلاحظ أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو r = 3 عند مستوى معنوية 5 %مما يفسر تزامن المردودية المالية والمتغيرات الأخرى أي تواجد توليفة خطية ساكنة بين المردودية المالية والمتغيرات المفسرة لها، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات،أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

3-6- أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدافعية: ان حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو المردودية المالية فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في المردودية المالية، بمعنى أخر مدى استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى، والشكل رقم02 يوضح ذلك.

الشكل رقم 02 استجابة المردودية المالية لصدمات تنبؤيه لمتغيرات النموذج خلال عشر سنوات مقبلة

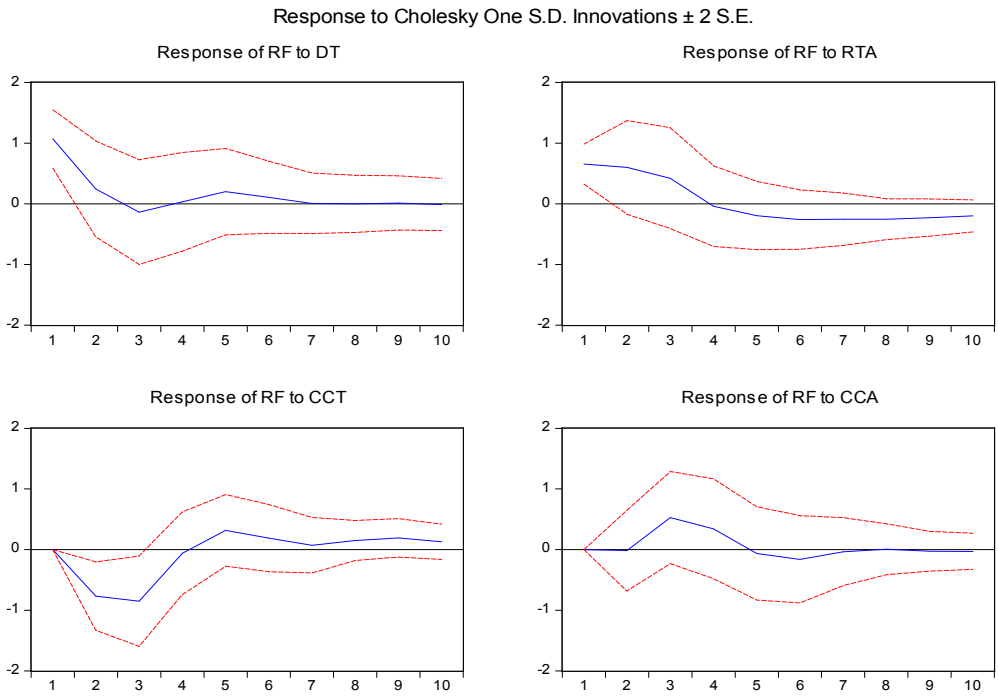

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن:

- ✓ حدوث صدمة ايجابية في التكاليف بـ 1 % تؤدي إلى تأثير سلبي بـ 0.8 -%في الفترة الثانية و 0.9 -% في الفترة الثالثةلتتطور بعد ذلك ايجابا خلال بقية الفترات، أي أن تأثير صدمة التكاليف تكون أثارها سلبية على المدى القصير وايجابية على المدى الطويل؛
- ✓ حدوث صدمة ايجابية في رقم الأعمال بـ 1 % تؤدي إلى تأثير ايجابي على المردودية المالية خلال الفترة الثالثة بـ 0.5 بالمائة بعد أن كانت مستقرة خلال الفترتين الأولتين، ثم تقترب من الصفر في بقية الفترات أي أن التأثير يكون بين ايجابي في المدى القصير وساكن في المدى الطويل؛
- ✓ حدوث صدمة ايجابية في سرعة دوران الأصول تؤدي إلى تأثير ايجابي في الفترة الأولى بـ 0.7 بالمائة، لتأخذ بعد ذلك في التراجع تدريجا إلى أن تبلغ في نهاية الفترة أدنى قينة لها بـ 0.2 -بالمائة، أي أن تأثير صدمة سرعة دوران الأصول يكون لها أثر ايجابي على المدى القصير وسلبي على المدى الطويل؛
- ✓ حدوث صدمة ايجابية في نسبة ثقل الدين تؤدي إلى أثر ايجابي في بداية الفترة بـ 1.1 بالمائة لتتراجع وتستقر تدريجا وتقارب نت الصفر في بقية الفترة.

نتائج الدراسة: على ضوء الدراسة المنجزة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية والتي نلخصها في الآتي:

- ✓ الرقابة الداخلية لها دور فعال في حماية أصول المؤسسة من الغش والتلاعب؛
- ✓ المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز إستقلاليتها المالية ؛
- ✓ الرقابة الداخلية تؤثر تأثير مباشر على محددات المردودية المالية المتمثلة في كل من رقم الأعمال والتكاليف ومعدل دوران الأصول ومستوى الإستدانة وتؤثر تأثير غير مباشر على المردودية المالية؛
- ✓ من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقدير نموذج قياسي يتكون من متغيرات مؤثرة على المردودية المالية والمتمثلة في رقم الأعمال، التكاليف، سرعة دوران الأصول مستوى الإستدانة وتوصلنا من خلال الدراسة إلى:

- تقدير العلاقة بين المردودية المالية ومحددات الرقابة من خلال نموذج قياسي مقبول اقتصادياً وإحصائياً؛
- جميع السلاسل مستقرة في المستوى بالنسبة إلى اختبار KPSS ومتكاملة من نفس الدرجة I(0)، ودرجة التأخر في نموذجVARهي 02 ؛

- استقرار جميع السلاسل في نفس المستوى وتكاملها من نفس الدرجة (0)I، مما مكننا من تطبيق التكامل المشترك لجوهانسون الذي أعطت نتائجه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وعددها 3 متجهات للتكامل المشترك؛
- وجود علاقتين سببيتين في اتجاه واحد بين: (رقم الأعمال والمردودية المالية، التكاليف والمردودية المالية)، ووجود ثلاث علاقات سببية في اتجاهين بين: (سرعة دوران الأصول والمردودية المالية، نسبة ثقل الدين والمردودية المالية، سرعة دوران الأصول ونسبة ثقل الدين)؛
- هناك علاقات طردية وعكسية ذو دلالة إحصائية بين المردودية المالية ومحدداتها على المديين القصير والطويل؛
- بين تحليل التباين وتحليل الصدمات الآثار الايجابية والسلبية للمتغيرات المؤثرة على المردودية المالية في المدى القصير والطويل.

توصيات الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على كل من التكاليف ورقم الأعمال، أو بعبارة أخرى الإهتمام بالسياسة التجارية للمؤسسة؛
- ✓ الرقابة الداخلية على معدل دوران الاصول، الذي يؤدي هو الآخر إلى تحسين المردودية سياسة الإستثمار) من خلال الإستخدام الأمثل لأصول المؤسسة الإقتصادية؛
- ✓ الرقابة على هيكل التمويل من خلال إختيار مصدر التمويل الملائم الذي لا يكلف المؤسسة مصاريف تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة(سياسة التمويل)؛
- ✓ للرقابة الداخلية دور فعال في تحسين المردودية المالية للمؤسسة، لذلك لابد من وجود قسم خاص أو مصلحة للرقابة الداخلية في المؤسسة لبلوغ أهدافها؛
- ✓ خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من أجل الحد من التلاعبات والإنحرافات وتوفير جو مناسب للعمل بكل إتقان مع إحترام المعايير والشروط التي تؤدي إلى ضمان إستمرارية المؤسسة ونموها؛
- ✓ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على محددات المردودية المالية بهدف تحسينها وإستمراريتها.

الهوامش والمراجع:

(1)http:/www.IFACI.com/ifaci/connaitre-1-audit-et-le-controle-interne/de finitions-de-i-audit-et-de-controle-interne.78html; 09/02/2016, 14:30.

(2)Mohamed Hamzaoui, audit gestion des risques d'Enterprise et contrôle interne, village mondiale, 1er édition, France, 2006, P 80.

(3) خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 144.

(4) ثناء قباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 120.

(5) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2009، ص ص46-47.

(6) عمر سعيد وآخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، مكتبة دار الثقافة، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2003، ص 136-138.

(7) جميل أحمد توفيق، **مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 371.

(8) غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 208.

(9) عبد الوهاب نصر، شحاتة سيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2011، ص 50.

(10) طواهري التهامي، صديقي مسعود، **المراجعةوتدقيقالحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 105-106.

(11)مرجع سابق، ص 113.

(12) خالد أمين عبد الله، **الرقابة والتدقيق في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 168.

(13) إلياس بن ساسي ويوسف فريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص87 .

(14)Pierre Conso et Farouk hemici, gestion financières de l'entreprise ,10ème édition, Dunod, Paris, 2002, P274.

(15) Béatrice et Francis grandguillot, analyse finançière, édition alima, Paris, France, 2003, p209.

(16) P.Lauzel, contrôle de gestion et budget, édition sirry, Paris, France, 1986, p24.

(17)هبتون كريمة، منال رزيق، **تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التامين**، مذكرةماستر، قسم علوم التسيير،البويرة، الجزائر، 2012، ص 17.

(18) المرجع نفسه، ص 17.

(19)السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000، ص 83.

(20)Jackeline Delahaye, Florence Delahaye, finance d'entreprise, Dunod, France, 2007, p169.

(21) زغيبمليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 88.

(22) محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 169.

(23) Vizzavona patrice,gestion finançiere,9éme édition,bertiédition,Alger,1999,p122.

(24) جبرائيل جوزيفكحالة، رضوان حلوة حنان، **محاسبة التكاليفالمعيارية**،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2011، ص 15.

(25) ناجي ذيب معلى، **الاصول العلمية في إدارة المبيعات**، دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2014، ص 163.

(26)حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص ص154-241.

(27) عبد الوهاب دادان،**الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد07، 2010/2009، ص ص 318-319.

(28)Suliman m.al-turki, on the construction of quarterly time series for the gulf cooperation council economies, j.king saud university, Riyadh, Saudi Arabia, vol 7 admin, sci(2), p 111.

(29) عبد الكريم لهويش،**العلاقة السببية بين الانفاق البلدي والنمو الاقتصاديبالمملكة العربية السعودية –دراسة قياسية-**، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 21، العدد 03،2014، ص 436.

(30) مصطفى فاضل حمادي ومراد عبد المالك ذنون،**محددات الاستثمار المحلي في تركيا دراسة قياسية للسنة 2011/1980**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 116، المجلد 36، العراق،2014، ص 275.

(31) سليم عقون، **أثر قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 27.